إلى حكومة المناصفة: فساد البنك المركزي يزكم الأنوف!

بالأرقام.. فساد واجراءات أضرت المال العام

اختلاس وديعة الجياع ورواتب تفوق الخيال

ماذا يجب على حكومة المناصفة فعله لتجفيف منابع فساد البنك؟

«الأمنـاء» تقريـر/ خالـد شائع:

مـــن أهـــم القضايـــا التي أُثيرت حولهـــا في الآونة الأخيرة الكثير من التســـاؤلات وعلامات الاســـتفهام وتســـاؤلات كثيرة من أهمهـــا: «ما الـــذي يحصل في أروقة خزائـــن البنك المركزي في العاصمـــة الجنوبية عدن؟ بعد نقله من صنعـــاء إلى عدن بتوجيهات وقرارات سيادية من الرئيـــس اليمني عبدربه منصور هادي.

ظـــن الجميع بـــأن خطوة نقل البنـــك المركزي من العاصمة اليمنيـــة صنعـــاء إلى العاصمة الجنوبية عدن ســـتكون قارب النجـــاة للاقتصـــاد الوطنـــي وستكون القشة التي تقسم ظهر مليشـــيا الحوثي الانقلابية في صنعاء وســـتغير مجرى شريان الحياة الاقتصادية والمعيشـــية في البلاد وتحســـن أداء العملية الاقتصاديـــة ونـــزع الاقتصاد الوطني من مخالب وأنياب عبثية من خلال تلك الخطوة.

غـــير ان البنـــك المركزي في العاصمـــة عـــدن أصبـــح أحد مســـتنقعات الفســـاد والبؤر العبثية بالمـــال العام التي ظهرت على الســـطح في الأونة الأخيرة بشـــكل مخيف ومزري ومرعب للغاية.

فســـاد عصابة البنك المركزي التي تقودها مافيا كبيرة وهائلة من شـــياطين الإنس التـــي فاقت الجنون في عمليات فســـاد وغسيل الأموال للمال العام من عقر دار بيت المال للشعب.

فساد يزكم الأنوف وتفوح روائح «العفنة الفاســـدة» التي اجهضت على ما تبقي من حيـــاة اقتصادية ومعيشـــة للمواطن في هذا الوطن المتهالك والمتناثر بين شتات وقارعة الجوع والفقر المدقع.

إهدار المال العام وسقوط الريال

ستة أعوام والريال اليمني يعيش حالة انهيار وتدهور وسقوط كارثي ومخيف أمـــام العمـــلات الأجنبية وكان بمثابة رسالة واضحة وفعلية ومؤشر على مستوى الضرر الفعلي الذي أصاب الاقتصاد الوطني.

ذلك الســـقوط وترنـــح الريال اليمني لم يأت من فـــراغ أو بمجرد ضربة عابرة وغيمة سحاب مؤقتة نتيجة الأحداث والمعطيات والمتغيرات ولكنه جاء نتيجة استغلال واستثمار تلك العوامل لوبي مميز ونشـــط في اروقة البنك المركزي اســـتغل كل ذلك وجعل منه مظلة وســـقف وجسر عبور لتمرير الصفقات المشـــبوهة التي عصفت واجهضت على الريال في ســـوق صرف العملات وبورصة الاقتصاد الوطني.

وقد أكدت كثير من التقارير في جهاز الرقابة والمحاســـبة «عمليات فساد في بيع وشراء العملة من قبل مسؤولين في البنك»، بالإضافة إلى غياب الشـــفافية والنزاهة في البنك المركزي اليمني وانتشـــار الفســـاد، الأمـــر الذي أدى إلى تدهـــور الريال اليمني بســـبب عدم تحســـين أداء قيادة وإدارة البنـــك المركزي وغياب الرؤية ومبادئ الحســـاب والعقاب، الأمر الذي سبب عدم تجفيف منابع الفساد التي أدت إلى سقوط الريال اليمني طيلة ستة أعوام ماضية.

إن عمليـــات الفـــوارق الماليـــة بالمليـــارات وذلك أثناء قيـــام البنك المركـــزي بتنفيذهـــا في شراء وبيع للريال السعودي والدولار الأمريكي خلال الربـــع الأخير من عام 2018م كانت أحد صفقات الفساد المشبوهة للريـــال اليمني وســـقوطه المدوي من قبـــل البنك المركـــزي اليمني في العاصمة عدن.

وقام البنك بتنفيذ بعض عمليات الشراء بأسعار مرتفعة جدًا مقارنة بالقيمة العادلة التي تســـتحقه تلك العمليات وفقا لمتوســـط الأســـعار السائدة في السوق.

كل ذلـــك الفســـاد والإجراءات أحدثـــت ضررًا بالغًا بالمال العام أدت إلى خســـارة ما يقارب (8) مليارات ريال كما قام البنك المركزي بعمليات البيع بأســـعار تقل كثيراً عن القيمة العادلة التي تستحقه وبلغت قيمتها أكثر من 917 مليون ريال.

وبلغت إجـــمالي المبالـــغ التي يتوجب اتخاذ الإجـــراءات القانونية لاستردادها ومحاســـبة المسؤولين عن اهدارها وفقًا لإجراءات المراجعة والتقييم التـــي أجراها جهاز الرقابة والمحاســـبة أكثر مـــن (9) مليارات ريال.

كل ذلك كان كفيـــل بإيجاد بيئة من مســـتنقعات وبؤر الفساد في أكبر وأعظم قطاع وصرح اقتصادي في البلاد.

اختـــلاس وديعـــة الجيـــاع ورواتب تفوق الخيال

كان لعمليـــة فضـــح اختلاس الوديعة الســـعودية ضررًا اقتصاديًا بالغًا بالمال العام وثقب أســـود في البنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن.

فضيحـــة الوديعة الســـعودية التي كانـــت بمثابة أكـــبر عمليات الفساد التي تشهدها البلاد على مر الست ســـنوات الماضية مما أحدثت ثورة عارمة في الوســـط والشارع الجنوبي الذي طالـــب بتحرير البنك المركزي اليمنـــي في العاصمة عدن من مافيا ولوبي الفساد الذي أصبح ينتشر وينخر في جسد وكيان البنك المركزي ويتمدد إلى قوت الشعب من خلال عمليات فساد وغسيل الأموال تشـــهدها الوديع والمنح المقدمة من أجل البقـــاء على اســـتمرار العملة المحلية واســـتقرارها ودعم وإسناد عمليـــات الشراء الخاصة بالســـلع الضرورية للمواطـــن الذي يصارع ويلات وأنين وآهـــات الفقر والجوع والمجاعة.

ولم يكتف لوبي ومافيا وشبكة البنك المركزي اليمنـــي بتلك المرتبات التي فاقـــت كل توقعـــات الوصف والايجاز والتحليـــل والخيال، حيث أن أقل مرتبـــات العاملين وموظفي قيـــادات وإدارة البنك المركزي اليمني كفيل بسد وحل مشكلة العسكريين والمدنيين الذين يصارعون ويعانون الأمرين من أجـــل صرف مرتباتهم المنقطعة طيلة السنوات الماضية.

تحركات حكومة المناصفة لتجفف منابع الفساد

وتســـعي حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال منذ الوهلة الأولى من وضع أقدام وزرائها في العاصمة عدن، ووصولها لمقـــر إقامتها في قصر معاشـــيق بعدن بعد مخاض عســـير بعـــد الحادثـــة الإجرامية الإرهابية التي اســـتهدفت حكومة المناصفـــة في مطار عـــدن الدولي على إيجاد الحلول والبدائل المناسبة والمنصفـــة لتحقيـــق الاســـتقرار والتعافي الاقتصادي.

وتعمل حكومة المناصفة بقيادة معين على المضي قدمًا في استكمال تنفيذ اتفاق الرياض.

ووجـــدت حكومـــة المناصفـــة نفســـها أمام منعطف خطير متمثل في مســـتنقعات وبؤر الفساد التي تعصف بالبنك المركزي في العاصمة عدن وهـــي التي أضحـــت النقطة الرئيســـية للانطلاق نحـــو تجفيف منابع الفســـاد والعمل على تحقيق التعـــافي الاقتصادي الذي تســـعى وتعمل عليه حكومـــة المناصفة من خلال توظيف واستثمار أمثل للموارد المتاحة والمحـــدودة، ولن يكون ذلك إلا بالقضـــاء الجاد عـــلى تطويق ومكافحة الفساد وتجفيف منابعة.

أمام حكومـــة المناصفة بقيادة د.معـــين عبدالملك فرصة ســـانحة وامتحـــان حقيقـــي لمـــدى جدية الحكومة في تجفيف منابع الفساد وإرسال رســـائل اطمئنان للأشقاء في التحالف العربي والدول المانحة في مواصلة الجهود المبذولة للعمل عـــلى تعـــافي الاقتصـــاد الوطني وتحسين مستوى الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطنين ولن يكون ذلك إلا باقتحـــام حكومة المناصفة لعـــش الدبابير في البنك المركزي في العاصمـــة عدن وتجفيـــف منابعه وفساده.